

SCP/21/10

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 30 سبتمبر 2014

## اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

### الدورة الحادية والعشرون

جنيف، من 3 إلى 7 نوفمبر 2014

### البراءات ونقل التكنولوجيا: مزيد من الأمثلة والتجارب العملية

وثيقة من إعداد الأمانة

#### مقدمة

1. وافقت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، في دورتها العشرين التي عُقدت في الفترة من 27 إلى 31 يناير 2014 في جنيف، على أن تجمع الأمانة مزيداً من الأمثلة والتجارب العملية بشأن الحوافز المتعلقة بالبراءات وعوائق نقل التكنولوجيا من أعضاء اللجنة والمراقبين فيها، وبخاصة من أقل البلدان نمواً، مع مراعاة البعد الخاص بالقدرة الاستيعابية في نقل التكنولوجيا (انظر الفقرة 2.20(5) "1" من الوثيقة SCP/20/12).
2. وعملاً بالقرار المذكور أعلاه، دعت الأمانة، من خلال المذكرات C.8342 و8343 و8344، أعضاء اللجنة والمراقبين فيها بتقديم ما لديها من أمثلة وتجارب عملية على ما سبق. ويلى بيان الدول الأعضاء والمنظمة الحكومية الدولية والمنظمة غير الحكومية التي قدمت مزيداً من المعلومات بشأن نقل التكنولوجيا: بوليفيا وشيلي والصين وكوستاريكا وجورجيا وألمانيا وهنغاريا ولبنان وصربيا وسلوفاكيا وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات وشبكة العالم الثالث.
3. وإذ إن المعلومات المقدمة متاحة بالكامل على منتدى اللجنة الإلكتروني<sup>1</sup>، فإن هذه الوثيقة تلخص المعلومات الواردة من أعضاء اللجنة والمراقبين فيها المذكورين أعلاه. وإن أقل البلدان نمواً مدعوة، بوجه خاص، إلى مشاركة ما لديها من أمثلة وتجارب عملية في الدورة الحادية والعشرين للجنة إذ لم تقدم أي منها أية معلومات عن تلك الأمثلة والتجارب.

4. ويتناول الجزء الأول من الوثيقة حوافز نقل التكنولوجيا بينما يتعلق الجزء الثاني بعوائق نقل التكنولوجيا. ولكن قد يكون الجزءان مرتبطين بطبيعتها، كما ورد عن كوستاريكا (انظر الفقرة 27)، لأن بعض عناصر نظام البراءات التي تعوق نقل التكنولوجيا قد تصبح عناصر ذات آثار إيجابية على نقل التكنولوجيا بعد استعراضها وتحسينها على النحو الواجب.

### الحوافز المتعلقة بالبراءات والخاصة بنقل التكنولوجيا

#### الآلية العامة لنظام البراءات وحوافز نقل التكنولوجيا

5. أوضحت ألمانيا سبل نهوض قانون البراءات بنقل التكنولوجيا رغم التأثير الحصري لحقوق البراءات. إذ يتيح منح صاحب البراءة موقفاً قانونياً ملموساً لتنظيم نقل المعارف. فلن يخشى صاحب البراءة أن يستخدم شريك متعاقد محتمل المعرفة التكنولوجية المحمية بموجب براءة سواء أكان ذلك خلال مفاوضات الترخيص قبل إبرام العقد أو حتى إذا لم يبرم أي عقد في نهاية المطاف. ومن ثم فإن نظام البراءات يحفز التفاوض على العقود. كما يبسر نظام البراءات استغلال شخص آخر استغلالاً ملموساً للاختراعات المحمية بموجب براءة من خلال تمكين صاحب البراءة من منح غيره حقوق استخدام الاختراع. وتُحوّل التكنولوجيات الحديثة إلى سلع قابلة للتسويق ومنتجات قابلة للنقل في إطار معاملات قانونية بموجب نظام البراءات.

6. وإضافة إلى ذلك، تعدّ إمكانية استغلال المنتجات تجارياً من خلال منح تراخيص حافزاً لاستحداث تكنولوجيات جديدة، وبخاصة لمن لا يتمتعون بالنية أو القدرة على تسويق اختراعاتهم بأنفسهم. وفي هذه الحالات، يصبح نقل التكنولوجيا هو الهدف المنشود من البحث منذ البداية. كما توفر إمكانية ترخيص براءات أو منحها حافزاً لصاحب البراءة، الذي يسوق منتجاته في منطقة بعينها، كي ينقل التكنولوجيا إلى البلدان التي لا تعترم تسويق الاختراع بأنفسها.

7. ولن يدفع المخترع أولاً لتحمل تكاليف التطوير العالية إلا ربح تجاري مناسب وموثوق به ومحسوب. ولا يمكن ضمان هذا الربح إلا إذا نُظِم نقل المعرفة التكنولوجية، أيضاً، على نحو جذاب وموثوق به في إطار نظام البراءات.

#### أمثلة وتجارب عملية

#### نقل التكنولوجيا من قطاع البحث إلى قطاع الأعمال

8. حصل مركز نقل التكنولوجيا في جامعة بلغراد بصربيا على إفصاحات اختراع من الباحثين، وأودع طلبات براءات، وتفاوض على التراخيص، وأنشأ شركات متفرعة، وأدار برامج حاضنات الأعمال وحدائق العلوم. كما عمل المركز على التوفيق بين الجامعة وقطاع الصناعة من خلال تنظيم أحداث ووضع قواعد بيانات.

9. واتبعت تنظيم المبادرات المتعلقة بنقل التكنولوجيا في هنغاريا أساساً نهجاً منطلقاً من القاعدة. ويعتبر منتدى نقل التكنولوجيا في التعليم العالي تحالفاً حراً لمكاتب نقل التكنولوجيا في هنغاريا. وشاطر هذا التحالف أفضل الممارسات واعتمد توصيات موجهة إلى غير الأعضاء فيه أو إلى الحكومة.

10. وإدراكاً لأهمية تقديم الدعم لنقل المعرفة والتكنولوجيا بين الجامعات وقطاع الأعمال، اضطلع مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية بعدد من الأنشطة. فقد أُطلقت مثلاً، في عام 2005، مجموعة أدوات لامبرت<sup>2</sup> لمساعدة الأطراف المتعاونة على فهم ومعالجة القضايا المتعلقة بملك واستغلال حقوق الملكية الفكرية التي وُضعت بالتعاون بين الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال. وعمل المكتب على تحديث مجموعة الأدوات. وإضافة إلى ذلك، نشر المكتب في 2011 نسخة محدّثة من دليل إدارة الأصول الفكرية<sup>3</sup>. ويرمي الدليل إلى مساعدة الإدارة العليا في الجامعات على وضع استراتيجيات لتعظيم الاستفادة من الملكية

<sup>2</sup> <http://www.ipo.gov.uk/whyuse/research/lambert.htm>

<sup>3</sup> <http://www.ipo.gov.uk/ipasset-management.pdf>

الفكرية التي ابتكرها موظفو الجامعات وطلابها. ويساعد في وضع مزيج استراتيجي من النهج المتعلقة بالملكية الفكرية والخاصة بقوة كل مؤسسة فردية ورسالتها. وإضافة إلى ذلك، استحدث المكتب، بالتعاون مع منظمات شريكة، أدوات تساعد التعاون عبر الحدود بين الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال، مثل مجموعة أدوات الملكية الفكرية المشتركة بين المملكة المتحدة وكوريا<sup>4</sup>، ومجموعة أدوات التعاون البحثي المشتركة بين الهند والمملكة المتحدة<sup>5</sup>، وأفضل الممارسات التي وضعتها المملكة المتحدة والصين لتسويق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. كما عقد المكتب مسابقة "قفزة إلى الأمام" لتشجيع الجامعات على العمل مع الشركات والمجتمعات المحلية لاستحداث ممارسات لنقل المعارف الابتكارية بحيث تكون أساساً لأفضل الممارسات في إدارة الملكية الفكرية في إطار العلاقات التعاونية<sup>6</sup>. وموّلت المسابقة مشاريع عديدة بما في ذلك نموذج النفاذ الميسر إلى الملكية الفكرية الذي استحدثته جامعة غلاسكو.

11. أما في إسبانيا، فإن أشهر أمثلة البراءات كحافز لنقل التكنولوجيا هي الحالات التي تكون فيها نتائج البحث في الجامعات أو مؤسسات البحث العامة محمية بموجب براءات قامت على أساسها شركة ("متفرعة").

12. وفذت وكالة العلوم والابتكار والتكنولوجيا في ليتوانيا عدة مشاريع لنقل التكنولوجيا. فيشجع مشروع "Technostart" تأسيس شركات ناشئة من خلال تقليص تكاليفها الأولية ومساعدتها على الولوج إلى الأسواق المحلية والخارجية. وينهض مشروع آخر وهو "Inoveks" بتأسيس وتطوير شركات قائمة على التكنولوجيا بمساعدة الطلاب والمتقدمين لدرجة الدكتوراه والباحثين الشباب على توليد أفكار تجارية وبلورتها واستحداث نماذج من المنتجات. وإضافة إلى ذلك وتعزيزاً لنقل التكنولوجيا من المؤسسات البحثية إلى قطاع الأعمال، أطلقت الوكالة مبادرة لتوفير التمويل لإنشاء شركات متفرعة.

#### إيجاد فرص لتبادل المعرفة ودعم الشركات

13. وُجد عدد من الأمثلة والأدوات التي تيسر التوفيق بين مزودي التكنولوجيا ومستخدميها في المعلومات التي قدمتها الصين وألمانيا وجورجيا وليتوانيا وسلوفاكيا. وينص الباب 23 من قانون البراءات الألماني على خيار للمودعين بتقديم عرض ملزم بمنح ترخيص لأي شخص وفقاً لشروط معقولة ("إعلان الاستعداد للترخيص"). وإذا أصدر هذا الإعلان، انخفضت الرسوم السنوية إلى نصفها. كما يجوز لأصحاب البراءات إبداء إعلان اهتمام بترخيص الاختراع يمكن سحبه في أي وقت ولا يؤثر في الرسم السنوي ("إعلان الاهتمام بالترخيص"). وبالمثل، نشر مكتب سلوفاكيا للملكية الصناعية قائمة بعروض ترخيص البراءات على موقعه الإلكتروني.

14. وساعدت شبكة الشركات الأوروبية، بتنسيق مركز ليتوانيا للابتكار، أصحاب البراءات في ليتوانيا على العثور على شركاء لتكييف اختراعاتهم وتنفيذها. كما اضطلع المركز بمشاريع أخرى تركز على تدريب أخصائيين في نقل التكنولوجيا وإقامة شبكة بينهم. وفي جورجيا، تبين أنه رغم حاجة قطاع الأعمال إلى الابتكار وحلول جديدة لمعالجة المشكلات، فإن عدم التفاهم بشأن أهمية البحث والتطوير المحلي مستمر. فلا توجد أية ثقة في المعارف المحلية، والمؤسسات المحلية وقدراتها، ولا يوجد اتصال بين قطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية. وعليه استهل مركز نقل التكنولوجيا في جورجيا التوفيق بين الشركات والباحثين من خلال وضع مشاريع خطط أعمال وتنظيم اجتماعات مع قطاع الأعمال. وإن مكتب الملكية الفكرية في الصين قد نفذ برامج "عرض البراءات ومنصة التداول" لخدمة نقل التكنولوجيا وتسويقها. ووفر 41 مركز عرض وتداول التكنولوجيا الحماية بموجب براءة مواقع عرض وتداول دائمة لمزودي التكنولوجيات المحمية بموجب براءات ومستخدميها وبخاصة للمخترعين الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. وإضافة إلى ذلك، تُعقد أكثر من عشرة معارض للتكنولوجيا سنوياً في شتى أنحاء

<sup>4</sup> <http://www.ipo.gov.uk/research-euroip.htm>

<sup>5</sup> <http://www.ipo.gov.uk/government/publications/intellectual-property-toolkit>

<sup>6</sup> <http://www.ipo.gov.uk/whyuse/research/fastforward.htm#>

الصين لتعزيز نشر وحماية ونقل حقوق الملكية الفكرية فضلاً عن توفير منصة خدمات لنقل التكنولوجيات المحمية بموجب براءات.

15. وقدمت بعض الدول الأعضاء دعماً مالياً إلى المخترعين المحليين لحصولهم على براءات. وقدمت وزارة الاقتصاد في ليتوانيا دعماً مالياً إلى شركات ومنظمات بحثية للحصول على براءات وتصاميم صناعية على الصعيدين الأوروبي والدولي. وبالمثل، فإن لجنة الابتكار والتكنولوجيا التابعة لمجلس هونغ كونغ للإنتاجية قد وضعت خطة تمويل محلي ترمي إلى مساعدة الشركات المحلية والأفراد على تطبيق البراءات والاستفادة من عملها الفكري عبر تسجيل براءات.

16. وأصدر مكتب الابتكار الوطني في هنغاريا طلبات عطاءات لحاضنات تكنولوجية بغية توفير توجيه منهجي للشركات الناشئة المختارة كي تصبح ملائمة لدخول الأسواق العالمية وجذب رأس المال للاستثمار. ومساعدةً للشركات الصغيرة والمتوسطة، أجرى مكتب سلوفاكيا للملكية الصناعية تشخيصاً مسبقاً للملكية الفكرية.

17. ووفرت حكومة الأرجنتين حوافز ضريبية على هيئة تخفيضات في ضريبة الدخل للمعاملات الدولية التي أجريت بهدف تعيين حقوق للملكية الصناعية أو ترخيصها.

#### استخدام المعلومات المتعلقة بالبراءات لتلبية الاحتياجات المحلية

18. واستعرض مركز نقل التكنولوجيا في جورجيا، على غرار إدارة الابتكار ونقل التكنولوجيا التابعة لمكتب جورجيا للبراءات، قاعدة البيانات الوطنية الخاصة بالبراءات وأعاد تصنيف البيانات وفقاً لعوامل عديدة (مثل وضع البراءة أو وضع التكنولوجيا وغيرها). كما تُرجمت الملخصات إلى اللغة الإنكليزية ورفعت على الموقع الإلكتروني وفييس بوك لأغراض الترويج.

19. وأطلق مكتب الملكية الفكرية في الصين المشروع التجريبي لتصفح البراءات في أبريل 2013 وهو مشروع يستند إلى استخدام موارد المعلومات المتعلقة بالبراءات وتحليل البراءات. ويهدف إلى تعزيز نظام سوق للبراءات الصناعية وقيادة التطور التكنولوجي للصناعات ودعمه.

#### مسائل أخرى

20. استخدم معهد شيلي الوطني للملكية الصناعية أداة "INAPI Proyecta"<sup>7</sup> التي تبلغ قصص نجاح بشأن نقل التكنولوجيا والبراءات.

21. وأفاد المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات بأن عقود الترخيص المتعلقة بالبراءات الأوروبية الآسيوية ستسجل وفقاً لقوانين الدول المتعاقدة المعنية. وتسجل هذه المعلومات بعدئذ في سجل البراءات الأوروبية الآسيوية وتُنشر في جريدة المكتب.

22. وورد عن الولايات المتحدة الأمريكية معلومات محدّثة عن برنامج "البراءات من أجل الإنسانية"<sup>8</sup> الذي اضطلع به مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية. وسيواصل هذا البرنامج كحدث سنوي. وإضافة إلى ذلك، أشارت الولايات المتحدة إلى تقرير تنفيذ المادة 2.66 من اتفاق تريبس، وهو تقرير سنوي لمنظمة التجارة العالمية بشأن حوافز نقل التكنولوجيا.<sup>9</sup>

<sup>7</sup> <http://www.inapiprojecta.cl/609/w3-propertyvalue-2473.html>

<sup>8</sup> <http://www.uspto.gov/patentsforhumanity>

<sup>9</sup> أحدث التقارير هو IP/C/W/594/Add.6

## العوائق المتعلقة بالبراءات والخاصة بنقل التكنولوجيا

### الآليات العامة لنظام البراءات وعوائق نقل التكنولوجيا

23. قدمت شبكة العالم الثالث معلومات عن جملة أمور منها المنشورات العامة التي تناولت العوائق المتعلقة بالبراءات والخاصة بنقل التكنولوجيا. وأظهر كيم (2002)<sup>10</sup> أن حماية حقوق الملكية الفكرية ستعرقل ولن تيسر نقل التكنولوجيا إلى المستفيدين المحتملين في المرحلة المبكرة من التصنيع. ولن تصبح حقوق الملكية الفكرية عنصراً هاماً في نقل التكنولوجيا إلا بعدما تجمع البلدان قدرات كافية تتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية لإجراء تقليد إبداعي في مرحلة لاحقة.

24. حلل كומר (2001)<sup>11</sup> محددات موقع نشاط البحث والتطوير الخارجي للشركات الأمريكية واليابانية المتعددة الجنسيات. فإن السوق المحلية الواسعة، ووفرة القوى العاملة المنخفضة التكلفة للبحث والتطوير، وحجم الجهود التكنولوجية الوطنية ترجح موقع البحث والتطوير في بلد ما. ولا يؤثر الافتقار لحماية براءات ملاممة أو نظام تجارة تقييدي في جاذبية أي بلد قد يكون ملائماً لنشاط البحث والتطوير.

25. وأشار نيكولسون (2002)<sup>12</sup> إلى أن استخدام نموذج نمو ذاتي على أساس اقتصاد مفتوح يقوم على حماية الملكية الفكرية يشير إلى تحول دينامي نحو زيادة تركيز البحث والتطوير في البلدان النامية. ورغم أن إنتاج سلع استُحدثت كنتيجة لأنشطة البحث والتطوير في البلدان المتقدمة قد يتحول إلى البلدان النامية من خلال تصرفات الشركات المتعددة الجنسيات، فإن الأدلة التجريبية تشير إلى أن هذا النقل للتكنولوجيا لن يؤدي على الأرجح إلى مزايا مثل نمو الإنتاجية في البلد المضيف.

26. ووجد غلاس<sup>13</sup> أن حماية الملكية الفكرية قد تنجح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الحد من مدى استخدام الشركات المضيضة قانوناً للآثار التكنولوجية. ولكن يوظف الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التي تولد أقل فوائد بالنسبة إلى البلد المضيف وهي: صناعات ذات ثغرات تكنولوجية أصغر، وآثار أقل من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالصادرات، واستيعاب أقل، وعدد أقل من منافسي المضيف، وخفض أكبر لتكاليف الشركات المتعددة الجنسيات.

### أمثلة وتجارب عملية

27. قدم مكتب كوستاريكا للبراءات التعليقات التالية التي تلقاها من مستخدمي نظام البراءات فيما يخص الحوافز المتعلقة بالبراءات وعوائق نقل التكنولوجيا:

- المادة 4 من قانون البراءات، التي تنص على أن يتقاسم الموظف المخترع 50% من حق البراءة مع صاحب العمل، لا تشجع الشركات على الاستثمار في الابتكار في كوستاريكا إذ إن القانون يجبرهم على معاملة الموظفين كشركاء؛

<sup>10</sup> لينسو كيم، "نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية: دروس مستفادة من تجربة كوريا"، ورقة عمل الأونكتاد/المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (جنيف: الأونكتاد/المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة)، 2002.

<sup>11</sup> ناغش كומר، "محددات موقع نشاط البحث والتطوير الخارجي للشركات المتعددة الجنسيات: حالة الشركات الأمريكية واليابانية"، سياسة بحث، ص 30، الفقرات 159-174 (2001).

<sup>12</sup> مايكل نيكولسون، لجنة التجارة الفدرالية، حقوق الملكية الفكرية ونشر التكنولوجيا الدولية، وثيقة أُعدت رداً على مؤتمر "الاستجابة للعولمة" في بولدر، كولورادو، 2002.

<sup>13</sup> إيجي جوسلين غلاس، سياسة الملكية الفكرية ونشر التكنولوجيا الدولية، إدارة الدراسات الاقتصادية، جامعة تكساس إيه آند إم، كوليج ستيتشن.

- بعض الجامعات تطبق قاعدة تكون الملكية الفكرية بموجبها ملكاً للجامعة إذا كانت الجامعة هي التي تضع مشروع البراءة. وإن هذه القاعدة مفرطة وتصرف المخترعين عن العمل مع الجامعات؛
  - وفيما يخص تمويل برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (PROPYME)، يُفرض رسم بالساعة في حالة الملكية الفكرية رغم وجود مرسوم بشأن التعريفات يحدد المبالغ الدنيا للرسوم؛
  - معظم الصناديق القائمة لم تُصمم لتمويل عمليات الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، أُدخلت قيود هذا العام في إطار برنامج PROPYME؛
  - يجب على مكتب براءات الاختراع إعلام المستخدمين بوضوح بأنه لا يمكنهم صياغة براءات بأنفسهم وإنما عليهم الاستعانة بوكيل براءات ذي التدريب المناسب. وتُفقد العديد من الاختراعات بهذه الطريقة. إذ لا يوجد وكلاء معترف بهم ومن ثم لا يمكن فرض شرط كهذا. ودعت الأطراف المعنية مؤخراً إلى إضافة نفسها في قاعدة بيانات لوكلاء البراءات وتقديم تفاصيل الاتصال بها إلى مكتب البراءات كي يتيح تلك المعلومات للمستخدمين على موقع التسجيل الوطني؛
  - العديد من الاختراعات الوطنية تتألف من أساليب تجارية وألعاب وهما مجالان مستبعدان من الحماية بموجب براءة في كوستاريكا. ولذلك ينبغي العمل على النظر في إمكانية إدخال تعديلات تشريعية في هذا الصدد؛
  - نظام البراءات الوطني لا يتضمن أحكاماً بشأن براءات مؤقتة.
28. وتضمنت معلومات شبكة العالم الثالث أيضاً حالات وتجارب مختارة تنطوي على عوائق متعلقة بالبراءات وخاصة بنقل التكنولوجيا في مجال التكنولوجيا السلمية بيئياً والزراعة والتكنولوجيا الحيوية والتكنولوجيات الصيدلانية/الطبية وغيرها من التكنولوجيات.
29. وتعلق العديد من الأمثلة على العوائق الخاصة بالبراءات والتي قدمتها شبكة العالم الثالث بتراخيص طوعية. ونظر معهد الطاقة والموارد (2009)<sup>14</sup> في نقل التكنولوجيا المتعلقة بتغير المناخ في خمسة بلدان آسيوية واستشهد بحالة محطات الكهرباء القائمة على الدورة المختلطة للتغوية المتكامل في يانتي بالين بالصين التي عجزت فيها الشركات الصينية عن الحصول على التكنولوجيا من الشركات الأجنبية "بسبب التكلفة العالية وإحجام أصحاب البراءات عن نقل التكنولوجيا الرئيسية". وبعد مفاوضات مطولة، أُوقف المشروع. كما أشارت الدراسة إلى الحالة التي تمكنت فيها شركة ماليزية وهي شركة Solartif من النفاذ إلى تكنولوجيا أجنبية شريطة شراء آلات من صاحب التكنولوجيا. وبالمثل، تقدم دراسة أجرتها الوكالة الكورية لترويج التجارة<sup>15</sup>، بوجه خاص، تجربة المنتجين الكوريين فيما يتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون والتي أظهرت أن معدلات إتاوات عالية وظروف غير مواتية ترتبط باتفاقات الترخيص.

<sup>14</sup> تقرير مشروع معهد الطاقة والموارد رقم 2008RS09، إسهامات آسيا الناشئة في قضايا التكنولوجيا في كوبنهاغن، نيو دلهي، 2009.

<sup>15</sup> الوكالة الكورية لترويج التجارة، "جمهورية كوريا وبرتوكول مونتريال"، في فيناهما وأولريش هوفمان (محرران)، تحقيق أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف: حزمة من التدابير التجارية والتدابير الإيجابية. موصّحة بنتائج الدراسات الفردية للبلدان النامية، UNCTAD/ITCD/TED/6، جنيف.

30. ويلي بيان الأمثلة الأخرى الواردة عن شبكة العالم الثالث:

- أبرز واي (2011)<sup>16</sup> التحديات المتعلقة بالملكية الفكرية التي تواجهها الشركات الصينية في مجال طاقة الرياح، والتي تشمل الحاجة إلى شراء تكنولوجيا أساسية من شركات أجنبية، وزيادة رسوم الإتاوات المفروضة على تصدير المنتجات النهائية، وصعوبة الحصول على التكنولوجيات الأكثر تقدماً، واكتساب قدرات تكنولوجية حقيقية.
  - ذكر واتال (2001)<sup>17</sup> حالة شركة هندية تسعى إلى الوصول إلى مادة مستنفدة للأوزون. فاقترح صاحب البراءة إما أن تسمح الشركة الهندية للمزود تملك غالبية شركة مشتركة تُنشأ أو أن توافق على فرض قيود على تصدير المادة المنتجة في الهند.
  - أفاد هاتشيسون (2006)<sup>18</sup> بأنه، وفقاً لشركات ومؤسسات بحث وتطوير من جمهورية كوريا، ثمة حالات رفضت فيها الشركات الخاصة والمؤسسات العامة في البلدان النامية أن ترخص تكنولوجيات سليمة بيئياً. وخلص إلى أن خشية التنافس أدت إلى رفض بعض أصحاب البراءات ترخيص تكنولوجيات لشركات في بعض البلدان النامية. كما وجد بارتون (2007)<sup>19</sup> أنه فيما يخص بعض التكنولوجيات المتعلقة بتغير البيئة، يتردد القادة الصناعيين الحاليين في مشاطرة تكنولوجياتهم خشيةً من المنافسة.
  - نظر أوكويل (2008)<sup>20</sup> في الحواجز الرئيسية التي واجهت الهند في نقل تكنولوجيا الصمام الثنائي الباعث للضوء وخلص إلى أن حماية كل مسار من مسارات صناعة الصمام بموجب براءة أدت إلى أن تكون تكلفة الاستئجار في صناعة الشرائح ومعالجة قضايا حقوق الملكية الفكرية أعلى بكثير مقارنة باستيراد الشرائح.
31. وفي مجال الزراعة والتكنولوجيا الحيوية، ذكرت شبكة العالم الثالث ورقتين: تتعلق إحداها بسياسة الولايات المتحدة في هذا المجال والأخرى ببراءات البنور. وفيما يخص التكنولوجيات الصيدلانية والطبية، أشارت الشبكة إلى قرار إدارة المنافسة الإيطالية، الصادر بتاريخ 21 مارس 2007، بأن تلزم مجموعة ميرك بمنح تراخيص مجانية لتمكين صناعة المادة الفعالة في فيناستيريد وبيعه في إيطاليا. وأحيلت القضية إلى الهيئة بعد رفض ميرك منح بعض الشركات تراخيص إنتاج عناصر أدويتها كي تباعها في بلدان لا توجد بها براءات ذات صلة. وذكرت الشبكة حالتين أخريين حيث وجدت هيئة المنافسة الإيطالية أن صاحب البراءة يستغل وضعه المهيمن برفض منح الغير ترخيص بإنتاج المادة الفعالة المحمية ببراءة كي تُصدر لتصنيع أدوية جنيسة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لا تشملها البراءة.
32. كما قدمت شبكة العالم الثالث بعض الأمثلة المتعلقة باستخدام الحكومة والتراخيص الإلزامية بوصفها تدابير اتخذتها بلدان لمعالجة قضية استغلال الوضع المهيمن. وأشارت إلى جملة أمور منها حالات في تايلاند مثل ترخيص بالاستخدام الحكومي لمدة خمس سنوات صدر في 2006 لاستيراد وتصنيع مادة "إففيرنز" المستخدمة في علاج فيروس نقص المناعة

<sup>16</sup> واي تشوانغ، "حقوق الملكية الفكرية ونقل تكنولوجيات الطاقة النظيفة"، الجريدة الدولية، القانون العام والسياسات، المجلد الأول، العدد 4، 2011.

<sup>17</sup> جاياشري واتال، "قضية نقل التكنولوجيا في سياق بروتوكول مونتريال: دراسة إفرادية للهند، في فينا جها وأولريش هوفمان (محرران)، في فينا جها وأولريش هوفمان (محرران)، تحقيق أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف: حزمة من التدابير التجارية والتدابير الإيجابية. توضيح بحسب نتائج الدراسات الإفرادية للبلدان النامية، 2001، UNCTAD/ITCD/TED/6، جنيف.

<sup>18</sup> كامبرون هاتشيسون، هل يبسر أو يعسر اتفاق تريس نقل تكنولوجيا تغير المناخ إلى البلدان النامية؟ جريدة جامعة أوتاوا والقانون والتكنولوجيا، المجلد الثالث، ص 517-537، 2006.

<sup>19</sup> جون بارتون، "الملكية الفكرية والنفاذ إلى تكنولوجيا الطاقة النظيفة في البلدان النامية: تحليل للتكنولوجيات الكهروضوئية والوقود الحيوي والريخ". سلسلة التجارة والطاقة المستدامة للمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، العدد 2، 2007، جنيف، سويسرا: المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة.

<sup>20</sup> ديفيد أوكويل، التعاون بين المملكة المتحدة والهند للتغلب على الحواجز لنقل تكنولوجيا الطاقة المنخفضة الكربون: المرحلة 2: حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا المنخفضة الكربون إلى البلدان النامية - استعراض الأدلة حتى الآن، 2008، مجموعة ساسكس إنرجي للطاقة، مركز فريمان، جامعة ساسكس، برايتون؛ مركز الهند للمساكن التابع لمعهد الطاقة والموارد؛ معهد دراسات التنمية، جامعة ساسكس، المملكة المتحدة.

البشرية/الإيدز، وتراخيص إلزامية بشأن براءات خاصة بدواء آخر للإيدز، ودواء لعلاج أمراض القلب وأربعة أدوية للسرطان، وحالة الترخيص الإجباري لمادة "إفافرينز" في البرازيل. ووفقاً لعرض قدمه مسؤول من وزارة الصحة البرازيلية<sup>21</sup>، فنظراً إلى الافتقار للمزيد من المعلومات التقنية، استخدمت شركة فارمانغينوس (شركة أدوية متفرعة من مؤسسة أوسفالدو كروز) مواصفات البراءة في عملية النسخ. فقد وُجد أن الإفصاح عن الاختراع المحمي بموجب البراءة غير كافٍ ولم يمكن من إنتاج نسخة جنيسة من الدواء. واضطرت فارمانغينوس لإجراء أنشطتها البحثية الخاصة بغية إجراء هندسة عكسية للمنتج واستيراد كميات ضئيلة من مادة "إفافرينز" من الهند.

33. وأعلنت شبكة العالم الثالث أنه رغم أن التراخيص الطوعية هي الأسلوب المفضل لدى شركات الأدوية المستحدثة لتوسيع العمليات مع الشركات المصنعة للأدوية الجنيسة وبيع الأدوية، فإن الافتقار للشفافية فيما يتعلق بمحتويات التراخيص الطوعية والأحكام التقييدية المدرجة في هذه التراخيص يعرقل النفاذ إلى هذه التكنولوجيات المحمية بموجب براءات واستخدامها. وهناك اتجاه مقلق في التراخيص الطوعية في قطاع الأدوية وهو أنها تميل عامة إلى صالح البلدان الأقل نمواً وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتستنثي البلدان المتوسطة الدخل كما شوهد في التراخيص الطوعية المتفاوض عليها في إطار مجموعة براءات الأدوية.

34. ومن الحالات الأخرى الموضحة في معلومات شبكة العالم الثالث حالة إريكسون - مايكروماكس التي أحيلت إلى لجنة المنافسة في الهند. كان مُصنِّع هواتف، مايكروماكس، قد اشتكى بأن إريكسون تطالب بإتاوات غير عادلة وتمييزية وباهظة لبراءاتها المعيارية الأساسية التي كان ينبغي أن تُرخص وفقاً لشروط ترخيص عادلة ومعقولة وغير تمييزية. وفي نوفمبر 2013، أمرت لجنة المنافسة في الهند بإجراء تحقيق معمق في القضية.

[نهاية الوثيقة]